

The World Bank and its political role in its lending policy

Dr. Ezz El-Din Ahmed Mohamed Al-Hajjaj

lzdaan123@yahoo.com

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000- 0003-4452-9929, DOI 10.5281/zenodo.10645926, PP 152-185.

Abstract: This study sheds light on the role of the World Bank and the stages from which it started in its lending policies with clarification of the role of the World Bank's structures, its objectives, its regulatory mechanism, resources, quotas, voting power, decision-making mechanism, project financing stages, the importance of the relationship between the World Bank and the International Monetary Fund as well as the relationship Between the World Bank and the World Trade Organization and the political role of international financial institutions. The International Bank for Reconstruction and Development was established within the arrangements of Bretton Woods and a project for its establishment was agreed upon in 1944, and it began its work in 1946 in Savannah, Georgia, USA, to be the first global economic institution to finance economic development. Whereas the World Bank focuses on the long period, but for structural adjustment processes it is required that this be preceded by the stabilization phase i.e. reducing inflation, reducing the budget deficit and correcting the exchange rate in order for structural adjustment processes to succeed in the medium and long term to contribute to the development of countries destroyed by the Second World War or whose economy suffers From recession, therefore, his activities focused in the early stages on the European developed countries to contribute to rebuilding their economy, and in the reconstruction and construction processes, thus becoming a major institution for a global government responsible for managing the international financial system, which is concerned with the

implementation of economic policies that ensure the economic development of member states by providing long loans Term to encourage the movement of international investments. And development policies, structural reform policies and resource allocation policies in the public and private sectors, and is mainly concerned with creditworthiness because it depends in its conversion on borrowing from the money markets.

Keywords: World Bank, lending policy.

البنك الدولي ودوره السياسي في سياسته الاقراضية

الملخص: تأتي هذه الدراسة في القاء الضوء على دور البنك الدولي والمراحل التي انطلق منها في سياسته الإقراضية مع إيضاح دور هياكل البنك الدولي، وأهدافه والآلية التنظيمية له والموارد والحصص والقوة التصويتية، وآلية صنع القرار ومراحل تمويل المشروعات وأهمية العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كذلك العلاقة ما بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والدور السياسي لمؤسسات التمويل الدولية. أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضمن ترتيبات بريتون وودز وتم الاتفاق على مشروع إنشائه عام ١٩٤٤، وبدأ أعماله عام ١٩٤٦ في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية. حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت أي تخفيض التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف لكي تنجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية أو التي يعاني اقتصادها من الكساد ولذلك ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة الأوروبية للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها، وفي عمليات التعمير والبناء وبذلك أصبح مؤسسة رئيسية لحكومة عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والذي يهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية. وسياسات التنمية وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ويهتم بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تحويله على الاقتراض من أسواق المال.

الكلمات المفتاحية: البنك الدولي، السياسة الإقراضية.

المقدمة

تأتي هذه الدراسة في القاء الضوء على دور البنك الدولي والمراحل التي انطلق منها في سياساته الإقراضية مع إيضاح دور هياكل البنك الدولي، وأهدافه والآلية التنظيمية له والموارد والحصص والقوة التصويتية، وآلية صنع القرار ومراحل تمويل المشروعات وأهمية العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كذلك العلاقة ما بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والدور السياسي لمؤسسات التمويل الدولية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضمن ترتيبات بريتون وودز وتم الاتفاق على مشروع إنشائه عام ١٩٤٤، وبدأ أعماله عام ١٩٤٦ في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية. (الهيبي، ٢٠٠٦، ص ٢٠٣).

حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت أي تخفيض التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية أو التي يعاني اقتصادها من الكساد ولذلك ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة الأوروبية للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها، وفي عمليات التعمير والبناء وبذلك أصبح مؤسسة رئيسية لحكومة عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والذي يهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية (زكي، ١٩٩٣، ص ١١).

وسياسات التنمية وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ويهتم بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تحويله على الاقتراض من أسواق المال (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ٧٦).

وكان باستطاعة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي بعد ذلك تبنت برامج طموحة للتصنيع والتنمية ورفعت شعارات الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وزيادة مستوى المعيشة كان باستطاعتها أن تبتعد عن التعامل مع البنك في فترة (١٩٥٠-١٩٩٠) تجنباً لشروطه وتوجيهاته التي كانت لا ترض عنها أي سياسة وطنية مستقلة أما الآن من النادر أن نجد دولة نامية تفلت من القبضة المؤثرة للبنك لكي يستكمل مهام صندوق النقد الدولي التي انحصرت أساساً في قضايا الأجل القصير أما مهام البنك الدولي فتمثلت بالأجل الطويل.

اهمية الموضوع

انطلاقاً من الأهمية التي يلعبها البنك الدولي في الاشراف على النظام النقدي والمالي الدوليين من خلال تدخله في تمويل التنمية واعداد وتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي، وتدخله في ايجاد الحلول للازمات المالية التي يشهدها العالم.

وعلى هذا الاساس ولدراسة الموضوع بشئ من التفصيل والتحليل والمقارنة للامام بجميع جوانبه تم اختيار هذا الموضوع لبحثه ودراسته بعنوان .:

– البنك الدولي ودوره السياسي في سياسته الاقراضية.

أسباب اختيار الموضوع

- الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول العالم الثالث ، والتي افرزت لاعماله اثاراً اجتماعية بالغة تتلخص في انخفاض المستوى المعيشي لغالبية افراد المجتمع.
- الرغبة في التعرف على مكانة المؤسسات النقدية والمالية ودورها في الاشراف على الاوضاع النقدية والمالية العالمية وعلاقتها ببعضهما البعض.
- محاولة الالمام ببعض الجوانب الاقتصاد الدولي لاثراء برنامج التنمية السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث وخصوصاً المملكة الاردنية الهاشمية.

فرضيات الدراسة

- التدخل المباشر لمؤسسات النقدية والمالية لتمويل عنصرين اساسين .: التنمية وبرنامج الاصلاح الاقتصادي .

- ان تدخل مجموعة مؤسسات البنك الدولي في اقتصادات الدول النامية من ناحية المجتمعات الاقتصادية الكلية ادى الى تدهور الجهاز الانتاجي والمستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع لدول العالم الثالث.
- برامج الاصلاح الاقتصادي هي وصفة واحدة لاي دولة تلجأ لهيئتي بريتن وودز دون الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة .
- تهدف برامج التصحيح الهيكلي الى تحقيق النمو الاقتصادي للدول الراغبة في الاقتراض.

اهداف الدراسة

- توضيح وابرار دور البنك الدولي في النظام النقدي والمالي .
- تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
- دراسة اشكالية تدخل البنك الدولي في اقتصادات الدول النامية.
- تحليل الاثار المترتبة لتدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد العالمي والازمات المالية والدولية.
- دراسة الاثار المترتبة عن تدخل هذه المؤسسات في المملكة الاردنية الهاشمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

منهج الدراسة: ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان طبيعة واثار تدخل هذه المؤسسات في اقتصادات الدول النامية .

الدراسات السابقة

- كمال ديب ، " النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠١ .
- نبيلة بودي، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في اطار العولمة ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠١ م .
- ويختلف البحث والمعنون : " البنك الدولي ودوره السياسي في سياسته الاقراضية " بما يلي .:
- المراحل الاقراضية ضمن الفترات الزمنية (١٩٤٦ - ١٩٩٠ م).
- هيكل مجموعة البنك الدولي واهدافه .

- الموارد والحصص والقوة التصويتية والالية التنظيمية للبنك الدولي.
- الهيكل التنظيمي للبنك الدولي والية صنع القرار .
- ممارسات البنك الدولي لدول العالم الثالث.
- اسباب تزايد حجم القروض الخارجية .
- شروط اعادة الجدولة " شروط نادي باريس".
- اثار اداء سياسات البنك الدولي.
- العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- الدور الساسي لمؤسسات التمويل الدولية.
- علاقة المملكة الاردنية الهاشمية في البنك الدولي.

المراحل الاقراضيه في سياسة البنك

- المرحلة الأولى:(١٩٤٦ . ١٩٦٩ م)

فهي تمتد منذ بدء البنك لنشاطه في عام ١٩٤٦ م وهي التي اتجهت فيها موارد البنك سواء تلك التي تجمعت عن طريق رأسماله المدفوع أو عن طريق سنداته التي طرحها في الأسواق المالية الدولية للاستثمار، في دول القارة الأوروبية ولم تحظ الدول النامية التي حصلت على استقلالها حديثاً على قروض تذكر من البنك رغم اشتراكها في عضويته ولو بحصص ضئيلة في رأسماله، ولقد غلب على مناخ هذه الفترة شبه التام في الدول الرأسمالية الصناعية بفشل آليات السوق الحرة في الحفاظ على توازن النظام الرأسمالي ومن هنا كان الترحيب بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن يتولى الإنفاق الحكومي دور الموازن التعويضي لنقص الطلب الفعال بل وسارعت الحكومات للتدخل في تنظيم استثمار فائض رؤوس الأموال وإنجاز عمليات إعادة البناء والتعمير لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية في دول القارة الأوروبية بيد أن سياسة البنك في تلك الفترة اتجهت الدول النامية اقتصر على الإقراض للدول متوسطة الدخل والقادرة على الوفاء بالدفع والتي تسهم بدور ملموس في تقسيم العمل الدولي وتتواجد فيها أحجام ضخمة من الاستثمارات الأجنبية، وتربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات خارجية خاصة وتتواجد فيها مصالح اقتصادية أمريكية وقد اعتمدت فلسفة البنك في تلك الفترة على النهج التقليدي لتمويل مشروعات بعينها بعد أن تثبتت الدراسات جدواها الاقتصادي مثل

مشروعات الطاقة وهياكل النقل والاتصالات وامتنع البنك عن تمويل برامج أو خطط التنمية.(علام،٢٠٠٣،ص١٠٥-١٠٧).

- المرحلة الثانية:(١٩٧٣. ١٩٨٠ م)

وتتمثل في عام ١٩٧٣ م ، التي دخل فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي حقبة جديدة تختلف عن حقبة عالم ما بعد الحرب وكانت أهم معالم هذه الحقبة، تحطم الآليات الهشة التي كان يسير بها السوق العالمي (انهيار نظام بريتون وودز) عندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب وبدء عصر تعويم أسعار الصرف وعدم التحكم في السيولة الدولية وبرز صدمتين بتروليتين من عام (١٩٧٣ - ١٩٧٤)، وعام (١٩٧٩- ١٩٨٠)، وعلى الصعيد الداخلي في البلاد الرأسمالية الصناعية تفاقمت أحوال الركود، واشتعلت قوى التضخم وزادت معدلات البطالة أما في البلاد النامية المستوردة للنفط فقد تفاقم موازين مدفوعاتها وتدهورت احتياطاتها الدولية وسعت بهم شديد للاقتراض الخارجي في ضوء تراجع شديد في معدلات نموها الاقتصادي، وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون فيها في فقر مطقع وقد زادت قروض البنك بعد عام ١٩٧٣ والتي أعطيت للبلدان النامية، عن طريق رابطة التنمية الدولية لتمويل كثير من المشروعات في الريف وللارتقاء بالأحياء الفقيرة بالمدن ومشروعات للإسكان منخفض التكاليف وتوفير إمدادات المياه وتمويل بعض مشروعات التعليم والصحة، والتغذية بيد أن البلدان التي حصلت على قروضه كانت غالبيتها من فئة الدول متوسطة الدخل أما البلدان الفقيرة منخفضة الدخل والتي تعج بأوضاع لا إنسانية فإن حظها من تلك القروض كان معدوماً وقد برر البنك ذلك " باعتبار الجدارة الائتمانية لها " كانت عائقاً وكان المقياس التقليدي لذلك آنذاك لقياس هذه الجدارة هو عدم تجاوز معدل خدمة الدين (١٠%) من جملة إيرادات التصدير وبأن يكون البلد مستمراً في احترام التزاماته الخارجية، وفيها في مواعيدها، وفي عام ١٩٧٩ بدأت أوضاع البلدان المستوردة للنفط قد ساءت كثيراً بسبب الارتفاع الجديد في الأسعار العالمية للنفط وارتفاع الفائدة على القروض وتقلبات أسعار الصرف واتجاه شروط التبادل التجاري في غير صالحها، وانخفاض الطلب على صادراتها من المواد الأولية بسبب الكساد العالمي فنمت ديونها الخارجية بشكل فلكي (القريشي، ٢٠٠٧، ص٢٨٢- ص٢٨٤)

- المرحلة الثالثة (١٩٨٠. ١٩٩٠م)

في عام ١٩٨٠م دعا البنك الدولي التحول لإجراءات التكيف في إطار من النشاط الاقتصادي الحيوي وأنه لا ينبغي قياس نجاح عملية التكيف بمجرد معيار انخفاض عجز الحساب الجاري إلى مستوياته الراهنة بل بمعيار ما يتحقق من نمو خلال فترة المواءمة وما بعدها، وأن الأمر المثير هو أن تلك التكييفات التي دعا إليها البنك الدولي قد حدثت بدون معونة مالية خارجية تذكر في ضوء تردي واضح لمعدلات النمو الاقتصادي وبتكلفة اجتماعية ضخمة يتحملها الآن فقراء العالم الثالث الذين يشكلون الأغلبية لسكان هذا العالم، وهنا دخلت بلدان العالم الثالث غير النفطية في عام (١٩٨٠) وبعدها وهي تئن من مصاعب اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة . كان في مقدمتها تزايد اختلالات موازين مدفوعاتها وتراكم شديد في ديونها الخارجية، وتردي واضح لنمو اقتصادها وتفاقم معدلات الغلاء والبطالة وأدى هذا إلى انفجار شديد في ديونها الخارجية، حينما توقفت المكسيك والأرجنتين والبرازيل وغيرها عن دفع أعباء ديونها الخارجية وحينها دب الذعر المالي الهائل على أروقة البنوك والمؤسسات الدائنة (البنك الدولي) ذلك أن توقف هذه المجموعة من الدول ذات المديونية الخارجية الثقيلة، عن مواصلة دفع أعباء ديونها الخارجية كان يهدد بإفلاس الجهات الدائنة لها لذا سارعت الجهات لإدارة الأزمة ومواجهتها ومنع تأثيرها واتخذت المراكز ومنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عدة إجراءات كانت في الحقيقة مجرد مسكنات لتخفيف حرارة الأزمة بالإضافة إلى موافقة الدائنين على إعادة جدولة هذه الديون و سيتولى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل صارم للتحكم في تصرفات وموارد هؤلاء المدينين ولن يكون بإمكان البلاد المدينة ذات الوضع الحرج أن تعيد جدولة ديونها أو أن تحصل على قروض جديدة، أو أية مساعدات اقتصادية إلا إذا رضخت للمشروطية الصارمة التي تفرضها برامج التكيف، وهي برامج كانت تلقى عام ١٩٧٣ وبعدها رفضاً شديداً من جانب الدول المدينة ولكن اضطرت تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الرضوخ لكل البرامج ولقد رأى البنك الدولي، وخبرائه أن القروض المتعلقة بتمويل المشروعات أو تلك المتعلقة بتمويل البرامج القطاعية لن يكتب لها

النجاح وضمنان تسديدها إلا إذا تم تحقيق تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين وإصلاح النظام المؤسسي لإدارة الاقتصاد المحلي، وأن البلاد المنفتحة أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية وأن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان سيكون أفضل حينما تتجه السياسات لتشجيع صناعات التصدير وإلغاء سياسة الحماية، وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وضمائها وتأمينها ضد المخاطر وابتعاد الدولة عن التدخل في آليات السوق (بما يتضمنه من إلغاء الدعم وتصفية القطاع العام). (الحمش، ٢٠٠٦، ص ٣٤)

ولذلك كانت برامج التثبيت الاقتصادي قصير الأجل (٣-٥) سنوات من أجل علاج أزمة الدين ولعلاج اختلال موازين المدفوعات لم تضع الحلول المناسبة لقصر المدة الزمنية وعدم كفايتها لإجراء التغييرات المقدمة من صندوق النقد الدولي لذلك قدم البنك الدولي القروض الخاصة بالتكيف الهيكلي تمتد من أصغر المسائل كالقضايا التكنولوجية، والإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات إلى أكبر المسائل شمولاً، مثل قضايا الادخار والاستثمار والموازنة العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الطاقة والتسعير والتعريفات الجمركية، وإدارة أزمة الديون والهدف من هذا كله وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها إما لزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي أو توفير العملات الأجنبية التي تمكن الدولة من استعادة قدرتها من أجل الوفاء بديونها الخارجية واستعادة قدرتها في التعامل مع أسواق الاقتراض الدولية، لذلك أصبحت قروض التكيف الهيكلي بما تضعه من موارد للبلد يمتد من (٥-١٠) سنوات وسيلة أساسية لتمكين صندوق النقد الدولي، من تنفيذ برامج التثبيت قصيرة الأجل للصندوق مع سياسات التكيف الهيكلي متوسطة وطويلة الأجل التي يضعها البنك بحيث أصبح جوهر المأزق الذي تواجهه الدول النامية المدينة التي رضخت لتلك البرامج إن قضايا صنع السياسات الاقتصادية، والاجتماعية الداخلية واختيار طريق نموها، وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي لم تعد بيدها بعد أن وضعت اقتصاداتها تحت مسؤولية البنك الدولي بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجي وبعد أن فشلت هذه الدول في ضوء طبيعة الأنظمة التي تحكمها عن إيجاد مخرج لأزمة تنميتها وديونها. (عجام، ٢٠٠٢، ص ٢٨٨-٢٩٢).

هيكل مجموعة البنك الدولي وأهدافه:

تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة (غير مباشرة) بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية وبخاصة في الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي ولعل الاقتراب أكثر من مفهوم البنك الدولي فإن الواقع يشير إلى أنه ينطوي على ما يسمى مجموعة البنك الدولي وهي كما يلي: (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ٧٥).

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: والذي أنشئ عام ١٩٤٦ ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل للحكومات أو بضمان الحكومات لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية المساعدة في تعمير تنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى. تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض. وكذلك المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية. وعلاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

المؤسسة الدولية للتنمية: وقد أنشأت عام ١٩٦٠ لتقديم قروض بشروط سهلة وميسرة وبفائدة بسيطة ولمدة أطول وتتلخص أهدافها في: تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية في الدول الأقل نمواً. و تقديم الأموال بشروط ميسرة لتقليل العبء على ميزان المدفوعات في تلك الدول. وكذلك تقديم القروض للحكومات الفقيرة. واخيراً تقديم المنح والقروض المعفاة من الفائدة إلى أشد دول العالم فقراً لتمويل عدد من النشاطات المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء تتضمن إجراءات لتشجيع حسن الإدارة العامة الخاضعة للمسألة وتحسين مناخ الاستثمار الخاص، ودعم خدمات الصحة والتعليم المتاحة للفقراء وبلغ إجمالي الإقراض الذي قدمته المؤسسة الدولية للتنمية حوالي (١٥١) مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها حتى مطلع عام (٢٠٠٥)، وبلغ إقراض سنة (٢٠٠٤) قرابة (٩) مليار دولار أمريكي لتمويل (١٥٨) عملية جديدة في (٦٢) بلداً وتعمل على تمكين البنك الدولي من توفير (٦-٩) مليار دولار سنوياً في شكل تمويل بشروط ميسرة للبلدان التي تعتبر أشد فقراً (يصل تعدادهم (٢,٥) مليار نسمة). (الهييتي، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦).

مؤسسة التمويل الدولية : وقد أنشأة عام ١٩٥٦ لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون حاجة إلى ضمان الحكومات بل تقوم باستثمارات مباشرة في القطاع الخاص وتتلخص أهدافها في المساهمة في إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية. و تشجيع الاستثمارات الخاصة الإنتاجية. وكذلك مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.(عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص٧٦).

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : تأسست عام ١٩٨٨ وتمثل أهداف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في كل من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادر الملكية، وعدم قابلية تحويل العملة المحلية وقيود تحويل الأموال، والحروب والاضطرابات الأهلية ومخاطر خرق العقود. و لتعزيز من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات. وتوفر الوكالة الدعم الفني والخدمات الاستثمارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول عليها. وكذلك نشر المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي.(الهيبي، ٢٠٠٦، ص٢٠٨).

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: تأسس المركز الدولي لتسوية الاستثمار في عام ١٩٦٦ ويساعد المركز لتسوية منازعات الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير تسهيلات دولية للتصالح والتحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار مما يساعد على دعم مناخ من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين كما يصدر المركز مطبوعات عن تسوية النزاعات وقوانين الاستثمار.(الهيبي، ٢٠٠٦، ص٢٠٨).

الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية للبنك الدولي: يحصل البنك الدولي على موارده المالية من :

- اولاً: رأس المال المكتتب للدول الأعضاء

- ثانياً: الاقتراض

- ثالثاً: الاحتياطات والأرباح وتسدد حصص الأعضاء في رأس المال على النحو التالي

- (٢%) من حصة العضو تسدد ذهباً أو بالدولار ويستطيع البنك استخدام هذا المبلغ للتسليف.
- (١٨%) من حصة العضو تسدد من عملات الدول الأعضاء ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد الحصول على موافقة أصحابها.
- (٨٠%) الباقية تحتفظ بها الدول الأعضاء لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة احتياجاتها.
- الاقتراض يعتبر الاقتراض من أهم موارد البنك الدولي إذ يشكل أكثر من (٧٠%) من قيمة القروض التي يقدمها البنك.
- الأرباح والاحتياطات فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من موارد البنك الدولي. (مجيد، ٢٠٠٨، ص ٣٢٩).

السياسة الإقراضية والقروض التي يمنحها البنك الدولي:

تقوم السياسة الإقراضية للبنك الدولي على منح القروض متوسطة، وطويلة الأجل، وهي موجهة في الوقت الحاضر إلى الدول النامية بعد الانتهاء من إعادة بناء وتعمير الدول المتقدمة، وتحظى قروض البنك الدولي عموماً بفترة سماح قدرها (٥) سنوات، ويتم استردادها على المدة (١٥-٢٠) سنة وأنواع القروض على الشكل التالي:

اولاً: قروض المشروعات : وتعطى قروض المشروعات لتمويل مشروع معين مثل مشروع في مجال الري أو الصرف، أو الطرق، أو توليد الكهرباء وهذا النوع من القروض يعتبر النسبة الأكبر.

ثانياً: قروض البرامج: وتمنح قروض البرامج لتمويل برنامج إنمائي ليتناول عدة مشروعات أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة، وهذا النوع من القروض أقلها تعطى بحيث لا تزيد في أي سنة من السنوات عن (١٠%) من مجموع القروض. (الجباي، ١٩٩٢، ص ١٠).

ثالثاً: قروض التصحيحات الهيكلية : وتعطى لضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوائه سريعاً أو وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة وهناك مشروطة تتضمن تقديم القروض:

- الكفاءة في استخدام الموارد.
- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية والتحول إلى التخصصية وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي.
- تحرير التجارة الخارجية وإصلاح التعرفة الجمركية.(الناصر، ٢٠٠٧، ص ٣١)

رابعاً القروض القطاعية : تقتصر على قطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة.(عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ٨٠).

خامساً: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي وآلية صنع القرار : يزاوّل البنك الدولي عملة من خلال إدارات مكاتب نواب رئيس البنك ويعمل البنك كهيئة تعاونية مساهمة من قبل أعضائه ويتوقف عدد الأسهم على مستوى الحجم الاقتصادي للبلد العضو وعلى هذا الأساس توزعت الحصص كما يلي:-

الجدول رقم (١)

حصص الدول الكبرى في البنك الدولي (القريشي، ٢٠٠٧، ص ١٠٥) (٢٠١٠)

الدولة	الحصة في البنك الدولي
١- الولايات المتحدة الأمريكية	16.4%
٢- اليابان	7.87%

4.49%	٣- ألمانيا
4.31%	٤- بريطانيا
4.31%	٥- فرنسا

أما بقية الأسهم تتوزع على البلدان الأعضاء وتتم صناعة القرار في البنك من خلال ترتيب الهيكل التنظيمي في البنك والذي يأخذ التنظيم التالي:

- مجلس المحافظين: ويكون هؤلاء المحافظون من الوزراء مثل وزراء المالية أو التنمية ويعتبرون صناع السياسة الأساسيين في البنك ويجتمعون مرة كل عام أثناء الاجتماعات السنوية للبنك.
- المديرين التنفيذيين: الذين يعملون مباشرة في البنك ويمثل حكومة كل من البلدان الأعضاء بمجموعة البنك مدير تنفيذي ويقوم المساهمون الكبار (٥) بتعيين مدير تنفيذي لكل منهم يمثل كل بلد في حين يمثل البلدان الأعضاء الأخرى (١٩) مدير تنفيذي. (الهيئي، ٢٠٠٦، ص ١٨)
- مكتب رئيس البنك: جرت العادة أن يكون رئيس البنك الدولي هو أحد مواطني أكبر المساهمين في هذا البنك ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينتخب لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد. (الهيئي، ٢٠٠٦، ص ١٠٥).
- موظفو البنك: يعمل في البنك الدولي أكثر من (٩٣٠٠) موظف في عام (٢٠٠٧) بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربويين وعلماء البيئة والمحللين الماليين والعلماء المختصين بعلم الإنسان والمهندسين ينتمي هؤلاء إلى نحو (١٦٠) بلد مختلف. (الهيئي، ٢٠٠٦، ص ٢٠٥).

مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي :

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي

ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي: (زكي، ١٩٩٣، ص٧٦).

- مرحلة اختيار المشروعات : تتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.
- مرحلة إعداد المشروع : حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع الإشارة إلى أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة.
- مرحلة تحليل المشروع وتقييمه من قبل البنك الدولي : حيث يتم تحليل كامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحاً لتمويل البنك أم غير صالح وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع (العمر الافتراضي) يقارن (بسعر الفائدة للاقتراض للمشروع) (وسعر الفائدة في السوق) وكلما كان العائد مرتفع كلما كان المشروع جديراً بالتمويل والمساندة والبنك الدولي لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن (١٢-١٥%) تقريباً.
- مرحلة المفاوضات : وتبدأ متى اقتنع البنك بجدوى وجدارة المشروع الذي يتم الاتفاق على تمويله وتجري مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة إنجازه وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة والتي تختلف من مشروع لآخر ومنها مثلاً بالنسبة للمشروعات الكهربائية بأن ترفع الحكومة التعرفة من أجل خلق فائض تمويل لصيانة المشروع وتحسين الإيرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع .

- مرحلة التنفيذ والإشراف : حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحلته المختلفة التي قد تستغرق (5) سنوات أو أكثر وبعد إتمام المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد ويهدف التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد الانتهاء من بنائه بما كان متوقعاً من قبل البدء في تنفيذه (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ١٠١، ١٠٣).

ممارسات البنك الدولي لدول العالم الثالث :

إن البنك الدولي يتبع سياسات التمييز والتفرقة في تعامله مع الدول الأعضاء وأنه يمارس ضغوطاً ويتدخل في السياسات العامة للدول المقترضة وقرارات البنك الدولي لا تخدم الأهداف الموضوعية لمساعدة الدول النامية.(رشاد، ٢٠٠٥، ص ١٨).

- سياسة إعادة الإعمار: اتجه نشاط البنك الدولي منذ البداية إلى تقديم المساعدات والقروض السريعة إلى كل من دول أوروبا واليابان بصورة مركزة وكانت الدوافع المعلنة هي ضرورة تجديد فعالية الاقتصاد العالمي المنهار بعد الحرب العالمية الثانية وكان هذا التركيز على مجموعة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية وقد أثار نزاعاً استمر طويلاً بين ممثلي الدول النامية والدول الصناعية الكبرى بصدد المساواة في منح القروض المخصصة لتنمية الدول الفقيرة، ولم تتغير توجهات البنك نحو مشاكل الدول النامية إلا في عام ١٩٦٠، عندما أنشأت الوكالة الدولية للتنمية أي بعد مرور (١٥) عاماً، على إنشائه أي بعد اكتمال الإعمار لأوروبا واليابان، وأصبح كل منهما يعتمد بصورة كلية على طاقته الوطنية دونما حاجة إلى المزيد من القروض والمساعدات الأمريكية والدولية، وبعد ذلك بدأ عقد التنمية في الدول النامية، وأخذت الموارد المالية تنتقل، وبشروط ميسرة مبدئياً من الدول الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية إلى الدول النامية.(فهيم، ٢٠٠٠، ص ١٠٨ - ص ١١٠).

- سياسات الإقراض: إن سياسات الإقراض التي اتبعتها البنك الدولي مع أعضائه لها بعض الخصائص والمميزات التي يمكن حصرها فيما يلي :

• الاهتمام بالأهلية الائتمانية للعضو: إن البنك الدولي باعتباره شبه مصرف تجاري، يهدف إلى الربح وحماية مصالح حملة الأسهم بالدرجة الأولى، ويركز على ضرورة إيفاء

الدول المقترضة بعودها، وتسديد القروض مع الفوائد المستحقة، وأن عدم القدرة على التسديد وإن كانت ناتجة عن أسباب خارجة عن إرادة الدول النامية، تؤدي لا محالة إلى زعزعة الأهلية الائتمانية لدى البنك الدولي والجدير بالملاحظة أن البنك الدولي يركز على اهتمامه وبصورة أساسية على الأهلية الائتمانية جعلته لا يهتم بعملية التنمية نفسها، بحيث أن تنفيذ بعض المشاريع المعدة جيداً وبغض النظر عن مصدر التمويل من شأنه تعزيز الأهلية الائتمانية للمقترض. (علام، ٢٠٠٣، ص ١١٢ - ص ١١٤)

- التمسك بعدم إقراض بعض دول العالم الثالث التي أمتت شركات أجنبية بدون تعويضات وعدم إقراض الدول التي تفشل في تنفيذ الاتفاقيات مع مؤسسات الاستثمار الأجنبية، (القطاع الخاص الأجنبي). (سيلرز، ٢٠٠١، ص ٧٦)

- السماح بإعادة جدولة الديون: وافق البنك على إعادة جدولة الديون بالنسبة لبعض دول العالم الثالث، التي كانت تعاني من صعوبات في خدمة ديونها لكي تحثه وتحفزه على الإيفاء بالتزاماته المتفق عليها.

- معارضة منح القروض لدول نامية تستدين أكثر من قدرتها على التسديد: إن إدارة البنك الدولي تدخل لدى مؤسسات التمويل الأخرى في محاولة منها لوقف أو منع عملية إقراض دولة نامية مبالغ كبيرة تفوق قدرتها على التسديد. (رشاد، ٢٠٠٥، ص ١٧)

- التوزيع الجغرافي غير العادل للقروض: واجهت سياسة البنك الإقراضية العديد من الانتقادات خاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للقروض، والتركيز على بعض الدول النامية دون الدول الأخرى رغم ما لدى الدول من قدرات اقتصادية كبيرة مثل السودان ومصر، من الدول النامية المزدهمة بالسكان ولديها من الإمكانيات والطاقت الاقتصادية غير المستغلة ورغم ذلك لم تحصل على القروض بسخاء كما حصلت عليها دول مثل يوغسلافيا، أو بولندا ويستنتج من ذلك أن وراء سياسة الإقراض التي يتبعها البنك دوافع غير اقتصادية تتسم بالتمييز بين الدول. (الكعكي، ١٩٨٦، ص ٤٤)

- مشكلة اختيار التقنية المناسبة: إن اعتماد إدارة البنك الدولي لبرنامج القروض يعني التأكيد على استخدام الموارد المالية سواء أكانت مقترضة من الخارج، أو محلية

بصورة عقلانية وهذا يتطلب وجود برنامج للتنمية لدى الدولة المقترضة، وضرورة مشاركتها الجديدة في الاستثمارات المراد تحقيقها وبهذا التركيز يهمل البنك عملية اختيار التقنية المناسبة، كما يهتم بتمويل مشاريع محددة ذات المنافع العامة، والقادرة على تسديد قيمة القروض مع الفوائد.(عجام، ٢٠٠٦، ص ٤٥)

- الاهتمام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي : كان اهتمام البنك يتركز قبل كل شيء على ضرورة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما جعله يتجه إلى دعم وتمويل قطاعات النقل والطاقة، بينما أهملت قطاعات مثل الزراعة والصناعة إضافة إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والإسكان رغم أهمية هذه القطاعات بالنسبة للتنمية.

- قيام الاقتصاديات المتقدمة صناعياً بتبني سياسات الحماية لأسواقها: ضد صادرات الدول النامية فوضعت الحواجز، وفرضت الجمارك المرتفعة، مما أدى إلى تقليص الطلب على صادرات الدول النامية.(الهزيمة، ٢٠٠٧، ص ٧١)

- انخفاض عائدات الصادرات للدول النامية: لقد تم انخفاض عائدات الصادرات الأفريقية بنسبة (٢٢%) سنوياً خلال عام (١٩٧٣) وبعدها ولكن الصورة انقلبت تماماً مع بداية عام (١٩٨٠)، إذ انخفضت العائدات بنسبة (٩%) سنوياً، ثم انخفضت بنسبة (٧%) عام (١٩٨٥)، ثم ارتفعت بنسبة (٢٦%) في عام (١٩٨٦)، وبنسبة (٦%) عام (١٩٨٧)، باستثناء النفط وهذا التطور السلبي أضر كثيراً في معدلات التبادل التجاري لدول العالم الثالث، (القوة الشرائية للصادرات مقارنة بتكلفة الواردات)، حيث ارتفعت أسعار المواد المستوردة من الدول الصناعية وانخفضت أسعار صادرات الدول العالم الثالث من جهة أخرى.(راضي، ٢٠٠٧، ص ٥١)

- سوء استخدام الموارد المالية المقترضة من الخارج أنفقت دول العالم الثالث الأموال المقترضة في مشاريع غير إنتاجية (أنشطة استهلاكية)، وغير مربحة فالأموال لم تستثمر في كثير من الأحيان في القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة) وإن جزء كبير منه يستخدم لسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدول.

- الفساد الإداري في الجهاز الحكومي لدول العالم الثالث: أصبح الفساد ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، في دول العالم الثالث ففي مؤتمر الأمم

المتحدة حول التنمية في الدول النامية تؤكد أن قرابة (٨٠%) من الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية تؤول في نهاية المطاف إلى مسؤولين حكوميين. (الحديثي، ٢٠٠٠، ص ٣٤)

• هروب رؤوس الأموال للخارج: يعتبر هذا العامل من أشد العوامل أضراراً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يقوم الأفراد والشركات بتمويل (ثرواتهم)، بطرق غير مشروعة إلى الخارج وهذا يعني تحويل قوة شرائية للخارج، في حين أن اقتصاد دول العالم الثالث في أشد حاجة إليها لتمويل الاستثمارات التنموية. (الناصر، ٢٠٠٧، ص ٢٠٦ - ص ٢٠٧).

أسباب تزايد حجم القروض الخارجية :

قامت القيادات السياسية في دول العالم الثالث بالافتراض من الخارج، بهدف التخلص من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، بعد حصولها على استقلالها السياسي والندرة في المدخرات المحلية كانت الحاجة ملحة للقروض بهدف تغطية الطلب المحلي المتزايد وتشجيع الصادرات، وبما أن القروض الأولى لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المنشودة ازداد الطلب على قروض جديدة لاستثمارها، وقروض أخرى إضافية لتسديد أقساط وفوائد القروض القديمة. (سلامة، ٢٠٠٠، ص ١٥)

- هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية: إن جذور مشكلة الديون الخارجية عميقة جداً تصل في أساسها إلى هيكل العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل الناتج عنها سواء على المستوى المحلي، أو الدولي ففي حين تسيطر الدول الصناعية على (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، نجد أن نصيب الدول العالم الثالث لا تتجاوز نسبة (٣٠%). (الهزايمة، ٢٠٠٧، ص ١٠٢)

- تزايد عدد سكان العالم: يقدر عدد سكان العالم في منتصف (١٩٩٢) بنحو (٥,٨٤) مليار نسمة علماً أنه كان عام (١٩٩٠) نحو (٥,٢) مليار نسمة بعد أن كان العدد قرابة (٢,٦) مليار نسمة عام (١٩٥٠) و(٤,٠) مليار نسمة عام (١٩٧٥)، وقدر عدد سكان الدول الصناعية المتقدمة بنحو (٢٠,٧%) من سكان العالم عام (١٩٩٠) فقط، وهذا التناقص يعني أن النسبة المئوية لسكان الدول العالم الثالث (٧٩,٣) عام (١٩٩٠)، وهذا كافي لزيادة الطلب على القروض. (أبو عامود، ٢٠٠٢، ص ٥٤)

- زيادة الواردات من الغذاء : يعتبر الوضع الغذائي في الدول العالم الثالث أحد أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي فقد انخفض إنتاج الغذاء العالمي بصورة ملحوظة خلال الفترة (١٩٨٧- ١٩٨٨)، مما أدى إلى نقص الاحتياجات من الحبوب بمقدار الربع ونتيجة لهذا النقص تقلص مستوى الاستهلاك بنسبة (١٧- ١٨%)، وهذا النقص في الإنتاج (العرض) سبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة من الخارج في تلك الفترة مما أخطر دول العالم الثالث إلى دفع مبالغ إضافية لتسديد فاتورة الغذاء المستورد تتراوح ما بين (٢,٥)-(٥,٠) مليار دولار عام ١٩٨٩ لمقابلة ارتفاع الأسعار فقط.

- النجاحات الاقتصادية المحققة في عام (١٩٦٥-١٩٨٠): تعتبر الفترة الزمنية من (١٩٦٥) إلى (١٩٨٠) من السنوات الجيدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث ففي هذه الفترة حققت (٣٦) دولة من العالم الثالث زيادة سنوية في متوسط دخل الفرد قدرت بنحو (٣,٠%) ويعتبر هذا معجزة اقتصادية. (عجام، ٢٠٠٢، ص١٨٧- ص١٨٩)

- تقلبات أسعار الفائدة : كانت تكلفة الاقتراض الخارجي خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٧٩) من القرن العشرين منخفضة مما شجع دول العالم الثالث على طلب المزيد من القروض التي منحت لها بسخاء ثم تحولت إلى فوائد سلبية نهاية عام ١٩٧٩ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وهذه الحقيقة تعني أن دول العالم الثالث تجني تدفقات مالية إيجابية لصالحها لأنها تسدد أقل مما اقترضت ولكن عام (١٩٧٩) تبنت الحكومة الأمريكية سياسات نقدية صارمة بهدف مكافحة التضخم من جهة ووقف هروب رأس المال من أمريكا للخارج من جهة أخرى وبسبب محاربة تضخم عجز الموازنة الأمريكية فقد تقرر رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية لم تصرف من قبل حيث ارتفعت إلى نسبة مئوية قاربت (٢٠%) عام (١٩٨٠). (البياتي، ٢٠٠٨، ص١٥)

- تقلبات أسعار النفط العالمية: ارتفعت أسعار النفط العالمية بصورة كبيرة ففي الفترة (١٩٧٣-١٩٧٤) والفترة (١٩٧٩-١٩٨٠) وبما أن أغلب الدول النامية تحصل على الطاقة من الخارج فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى امتصاص الجزء الأكبر من عوائد

صادراتها وفي عام (١٩٨٢) انقلبت الصورة بانخفاض أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي على النفط إلى النصف تقريباً وأصبحت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز وتقلصت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى أقل من النصف خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة وزادت من طلبات القروض الخارجية.

- تقلب أسعار المواد الخام: في بداية عام (١٩٧٣) كانت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام (المعدنية والزراعية) مرتفعة في الأسواق العالمية مما شجع دول العالم الثالث إلى طلب القروض من الخارج وكلها أمل أن بمقدورها الحصول على عائدات متزايدة لصادراتها من المواد الخام وتسديد ما عليها من ديون ولكن انخفضت الأسعار الحقيقية للمواد الخام بمعدل متوسط يقدر بنسبة (١٨%) وانخفضت أسعار السكر (٦٤%) والقصدير (٥٧%) والنفط الخام (٥٣%) والقطن (٣٢%) والبن (٣٠%). المنافسة الحادة للمواد الخام الطبيعية من قبل المواد المصنعة. (البياتي، ٢٠٠٨، ص ٨٧- ص ٩١).

- إعادة جدولة الديون الخارجية وتقنياتها : إن إعادة جدولة الديون الخارجية هو مصطلح قانوني يعني الاتفاق من جديد بين المدين (المقترض) والدائن (المقرض) على شروط جديدة تخص القرض السابق ما لم يلتزم المدين بتنفيذها كما جاء في العقد المبرم بين الطرفين وتعني إعادة ترتيب شروط سداد أقساط الدين الأصلي مع الفوائد عند استحقاقها أي إعادة لجدول السداد سواء لدين واحد أو لمجموعة من الديون المتركمة.

شروط إعادة الجدولة: قبل أن يوافق الدائن على إعادة جدولة القروض يتعين على المدين تنفيذ الشروط الأساسية التالية:

- شروط نادي باريس: دفع جميع الفوائد المستحقة عن المبالغ المتبقية المتأخرة إلى أن يسدد القرض نهائياً وبالكامل وهذه تعتبر تكلفة الجدولة وهذا الإجراء لمعاقبة المدين كي لا يعود إلى طلب إعادة جدولة القرض مرة أخرى وعادة ما يكون سعر فائدة

التأخير كبيرة وفي حالة تأخر المدين عن تغطية بعض الدفعات المستحقة عليه أن يتحمل غرامات تأخير:

- تغطية الدفعات المتأخرة خلال (١٢) شهراً وفي بعض الأحيان أطول من ذلك فإذا ما وجدت على المدين دفعات مالية تكون مستحقة عليه خلال الأشهر القليلة من تاريخ طلب إعادة الجدولة فإن عليه تسديد هذه الدفعات أيضاً.
- عدم النظر للديون قصيرة الأجل والديون التي سبق وأن أعيدت جدولتها مع وجود بعض الاستثناءات.
- عدم السماح للمدين بقبول معاملة خاصة (أفضلية) من طرف آخر خارج نادي باريس وعدم السماح بالبحث والتفاوض بشأن قروض أخرى بشروط مماثلة.
- إبرام اتفاقية المساندة والمؤازرة كذلك التعهد بتبني وتنفيذ برنامج التكيف الاقتصادي وتشمل هذه التعهدات على توجهات خاصة بالسياسات النقدية والمالية وكذلك فيما يخص التجارة الخارجية والإنفاق العام.
- مقابل الالتزامات السابقة يسمح بإعادة جدولة الديون بنسبة (٨٥-٩٠%) من قيمة القرض المستحق خلال فترة معينة مع تمديد فترة التسديد إلى (٥) سنوات أخرى ويتم تسديد النسبة المئوية المتبقية من القرض خلال فترة السماح.

لشرح آلية نظام إعادة جدولة القروض يدرج المثال التالي :

قرض قيمته (١٠) مليون دولار بفائدة سنوية ثابتة نسبتها (٥%)

- فترة الاستحقاق (١٠) سنوات
- فترة السماح (٥) سنوات
- يدفع أصل الدين على أساس خمسة أقساط سنوية متساوية بعد انتهاء فترة السماح
- تدفع الفوائد المتركمة عن فترة السماح بعد انتهاء هذه الفترة وعلى هذا الأساس فإن المدين يخدم الدين حسب الجدول الزمني الآتي :
- نهاية السنة الخامسة يدفع المدين مبلغ (٢,٥) مليون دولار كفوائد متركمة عن

سنوات السماح / الإمهال.

- نهاية السنة السادسة يدفع المدين مبلغ (٠,٥) مليون دولار فوائد من السنة السادسة إضافة إلى قسط أصل الدين (٢,٠) مليون دولار (٢,٠=٠,٥+٢,٠) مليون دولار). (دولار).
- نهاية السنة السابعة يدفع المدين مبلغ (٠,٤) مليون دولار فوائد عن السنة السابعة إضافة إلى مبلغ (٢,٠) أصل الدين (٢,٠=٠,٤+٢,٠) مليون دولار).
- نهاية السنة الثامنة يدفع المدين مبلغ (٠,٣) مليون دولار فوائد عن السنة الثامنة إضافة إلى مبلغ (٢,٠) قسط أصل الدين (٢,٠=٠,٣+٢,٠) مليون دولار).
- نهاية السنة التاسعة يدفع المدين مبلغ (٠,٢) مليون دولار فوائد السنة التاسعة إضافة إلى مبلغ (٢,٠) قسط أصل الدين (٢,٠=٠,٢+٢,٠) مليون دولار).
- نهاية السنة العاشرة يدفع المدين (٠,١) مليون دولار فوائد السنة العاشرة إضافة إلى مبلغ (٢,٠) قسط أصل الدين (٢,٠=٠,١+٢,٠) مليون دولار). (عجام، ٢٠٠٦، ص ١٠٧- ص ١١٠)

الحجج المعارضة لطلب القروض الخارجية :

- التخوف من صرف القروض في أغراض استهلاكية بحتة مما يعيق حركة التطور والنمو الاقتصادي.
- بالرغم من أهمية القروض الخارجية في تنمية الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتطوير الخدمات العامة وتحقيق نمواً للناتج المحلي إلا أن بعض المستثمرين من القطاع الخاص سيتوقفون عن الاستثمار بسبب التضخم المتواصل.
- إن الخير التابع من إنفاق القروض الخارجية لا ينتفع به إلا مجموعة أو فئات من أفراد المجتمع وتتضرر منه الكثير وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- إن عملية زيادة الضرائب والرسوم المفروضة لا تؤثر على ذوي الدخل من الذين انتفعوا في الماضي من الإنفاق الاستثماري فحسب بل على جميع فئات المجتمع ويتضرر أصحاب المشاريع الجديدة الناشئة بالعبء الضريبي.
- زيادة أعباء الموازنة بحيث أن ضرورة تسديد القروض الخارجية مع الفوائد تعني تخصيص سابق لموارد مالية أكبر للنفقات العامة للدولة لتسديد أقساط القرض

مع الفوائد وهذا التخصيص المسبق يحد من حرية التخطيط السليم لمشروع الموازنة العامة للدولة. (الحمش، ٢٠٠٦، ص ٦٥-٦٨)

أثر أداء سياسات البنك الدولي :

- إن إدارة البنك لا زالت تتأثر كثيراً بنفوذ الدول (٥) الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.
- لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
- تزايد المشروطة من قبل البنك الدولي وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك الدولي لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية ويكفي الإشارة إلى عامل الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي. (عارف، ١٩٩٢، ص ٣٥)
- يعاب على البنك الدولي الفائدة الكبيرة التي يأخذها من الدول النامية بالرغم من محدودية الموارد للدول النامية. (الهادي، ١٩٨٨، ص ١٤٣-١٤٥)

العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بريتون وودز" من أجل إيجاد مؤسسات نقدية دولية لتعمل على تثبيت العملات وكذلك لإنشاء مؤسسات مصرفية دولية لمساعدة الدول على القيام باستثمارات اقتصادية وتم مناقشة التوصيات عام ١٩٤١ مع إجراء التعديلات اللازمة عليها وتم تثبيت التفاصيل الفنية لإنشاء مؤسستين دوليتين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتم مناقشة إنشاء هاتين المؤسستين في مؤتمر بريتون وودز والتوقيع على ذلك من قبل الدول المشاركة في المؤتمر وعددها (٤٤) دولة (الفخري، ٢٠٠٢، ص ١٦٥-١٦٦) واشترطت عضوية صندوق النقد الدولي بوصفها شرطاً أولياً لعضوية البنك الدولي مما أعطى الصندوق دوراً رائداً في نظام النقد الدولي.

أسس صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ من (٤٤) دولة وبلغ عدد أعضائه (١٧٩) بعد ما يقارب (٥٠) سنة من إنشائه وهو المنظمة العالمية النقدية حيث يقوم على إدارة النقد وتطبيق السياسات النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ٦٨) ومن أهدافه تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير التوسع والنمو (المتوازن) في التجارة الدولية وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء وسنداتها الحكومية وهو عبارة عن رصيد من العملات تقدمه الدول الأعضاء كافة بحسب حصتها المحددة لها ويتوقف حق الدولة العضو في السحب من موارد الصندوق حسب حصتها لذلك فإن الدول الغنية تستحوذ على النصيب الأكبر من حقوق السحب العادية ويفرض الصندوق على أعضائه تجنب الإجراءات التي من شأنها التمييز والتفضيل في التجارة (الحمش، ٢٠٠٠، ص ٢٠)

وظائف ومهام الصندوق: يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه من خلال قيامه بالوظائف والمهام التالية (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ٦٨):-

- تثبيت أسعار الصرف وتجنب المنافسة على تخفيض العملات.
- حرية تحويل العملات وإقامة نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية.
- تقديم المشورة للدولة العضو من أجل معالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية.
- تقديم السياسات التصحيحية من أجل تحقيق التوازن الخارجي المرتبط بالتوازن الداخلي للدولة العضو التي يجوز لها تطبيقها.
- إزالة الحواجز من وجه التجارة الدولية والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل. (ناجي، ٢٠٠١، ص ٨٤)
- تزويد الدول الأعضاء مؤقتاً بالعملات عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفها لاختلاف موازين مدفوعاتها.

وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها (النقيب، ٢٠٠٤، ص ٢٥٢) على حوالي (٢٠%) من القوة التصويتية لصندوق النقد الدولي نظراً لمساهمتها الكبيرة في موارد الصندوق وتمثل الدول الرأسمالية ال(٥) ما نسبته (٤١,٧%) من القوة التصويتية.

العلاقة بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية :

واجه المشاركون في مؤتمر (بريتون وودز) الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة بهدف تنظيم التبادل الحر عن طريق المراقبة البنوية والاستثمارات الأجنبية وقانون المنافسة والاستقرار في أسعار الموارد الأولية (الحمش، ٢٠٠٠، ص١٦) إلا أن الولايات المتحدة عارضت ذلك بشدة بحجة تأثيرها على سيادتها واتخاذها لقراراتها المستقلة ومن هنا كانت الموافقة على حل وسط، وهو عقد اتفاقية دولية أبرمت فيما بعد باسم (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)، والمعروفة اختصاراً (بالجات) وذلك عام (١٩٤٧) وضمت في ذلك الوقت (٢٣) دولة وارتفع العدد إلى (١١٨) دولة في أوائل سنة (١٩٩٤). (العيسوي، ٢٠٠١، ص١٩) ومع هذا لا تعد (الجات) منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل (صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي)، وإنما اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن وضع المنظمة الدولية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها في جنيف ثم أدخلت تعديلات على اتفاقية (الجات) وألحقت بها اتفاقية أخرى خلال ثمان جولات من المفاوضات استمرت سنوات عديدة، آخرها كانت جولة الاورغواي (١٩٨٦-١٩٩٣)، التي أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وتم التوقيع عليها في مؤتمر مراكش في (١٥) نيسان (١٩٩٤)، وظهرت للوجود في كانون الثاني (١٩٩٥)، وهكذا أصبحت منظمة التجارة العالمية ومن ثم تطور النظام التجاري العالمي لتنتقل معه عدة عناصر من مقومات السيادة الوطنية (للدولة القومية)، ومؤسساتها إلى سلطة القرار الاقتصادي الدولي الذي تصدره هذه المؤسسات الاقتصادية، الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية حيث ينبغي على الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة إعادة هيكلة اقتصادها ونظمها الاقتصادية والنقدية والتجارية، وأن تعمم سياستها التجارية وأن تعدل قوانينها وأنظمتها التجارية بما ينسجم وقواعد السلوك التجاري الدولي الذي ترسمه منظمة التجارة العالمية. (الجميلي، ٢٠٠٢، ص٧١)

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة العالمية من خلال سعيها لتحقيق الأهداف التالية: (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص٩٤)

- زيادة حدة المنافسة التجارية التي تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في الأسواق العالمية.

- رفع معدلات نمو الدخل الحقيقي من أجل تعظيم الدخل القومي العالمي.
- الاستقلال الأمثل لموارد العالم وتوظيفها بما يحقق زيادة الإنتاج.
- توزيع العمل الدولي يهدف توسيع الإنتاج ورفع نطاق التجارة العالمية.
- توفير البيئة الملائمة والحماية المطلوبة لتنمية التجارة الدولية ومحاولة إشراك الدول النامية. (محمد، ٢٠١١، ص ١٤)

شكلت منظمة التجارة الدولية بما تسعى إليه من أجل تحقيق أهدافها بعض التحديات أهمها زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية، وارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق حماية الملكية الفنية والفكرية والتي حظرت تقليد أية سلطة إنتاجية، وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات.

والعلاقة الواضحة لمنظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي يأتي في إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لأركانه الرئيسية، حيث تمثل منظمة التجارة العالمية الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية، ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية وعالمية، تعمل بصورة متناسقة ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص ١٠٤).

الدور السياسي لمؤسسات التمويل الدولية :

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعادة قيام روابط جغرافية وسياسية جديدة بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وإلى إحداث التغيرات الجغرافية السياسية الناشئة عن اهتزاز التوازنات الاستراتيجية في أوروبا بصورة خاصة الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتوافق مع المصالح الغربية بوجه عام ومع الأهداف الأمريكية بشكل خاص وقد كثر الحديث عن النظام العالمي الجديد وتفسير نهاية فترة القطبية الثنائية التي كانت تتقاسم العالم، فبعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ شاعت التفسيرات المتنوعة حول طبيعة النظام العالمي الذي سيسود بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد نشوب حرب الخليج الثانية بدأ الحديث عن نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وجود ضرورة ملحة وحيوية لتصوير ملامح ذلك النظام العالمي الجديد، لكي تضي على هيمنتها العالمية بعداً أخلاقياً يبرر لها أن تأخذ بزمام قيادة الدول الكبرى، ولتضي مسحة من الشرعية على مواقفها وسياساتها إزاء دول العالم المختلفة، باعتبارها الحاملة للواء النظام العالمي الجديد والموافقة على قيم العدالة والحق وسيادة القانون في العالم. (الجميل، ٢٠٠٢، ص ٥٤)

ولقد تزامنت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١ إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد مع تحشيد التحالف الدولي ضد العراق خلال الأعوام (١٩٩١-١٩٩٥) الأمر الذي مهد للولايات المتحدة الأمريكية زعامة النظام العالمي الجديد وفر إطاراً أخلاقياً لتغطية التدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ومبرراً لدور الائتلاف الغربي في إعادة الشرعية الدولية لدولة الكويت وظهرت السمات الرئيسية للنظام العالمي الجديد التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

- الانتقال نهائياً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الفردية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .
- انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي وانضمام المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع الشرق

- والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.
- استعداد الدول الأوروبية لمساعدة واشنطن عسكرياً، في أعمالها العدوانية ضد الشعوب، وفي السيطرة على الثروات. (أحمد، ١٩٩٤، ص ٤٨)
 - تحويل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والوكالات المتخصصة إلى آلات طيعة تعمل لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
 - تحجيم المبادئ الدولية، وتشويه الأخلاق الفاضلة وقلب معايير الوطنية، واستعمال ميزانين ومكيالين في معالجة القضية الواحدة.
 - أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ترؤسها للنظام الدولي الجديد مطالبة بفرض النظام والاستقرار الدوليين خصوصاً بعد ظهور الصراعات العرقية أثر انهيار الاتحاد السوفيتي. (الجباي، ١٩٩٢، ص ٢٥)
- واعتمدت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي على القوة العسكرية ونشرها واستخدامها عند الحاجة، مع السعي الدائم لتفكيك القوى الأخرى المناوئة ونزع سلاحها وحصره وتحديده ومن هنا باتت سياسة أمريكا الخارجية هي سياسة القوة في العلاقات من أجل تكريس النفوذ، الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي. وفيما يتعلق بالدور الجديد للأمم المتحدة في ظل الانفراد الأمريكي بالهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، فقد وجهت إليه عدة انتقادات من أهمها ما يلي:
- تراجع دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، لحساب مجلس الأمن، إضافة إلى تعزيز قدرة الولايات المتحدة في تحريك مجلس الأمن، لخدمة مصالحها وتطويع القانون الدولي لحساب الاعتبارات السياسية الأمريكية.
 - قيام الولايات المتحدة بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية، بالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية والغربية. (إبراهيم، ١٩٩٩، ص ٧٢)
 - إضفاء الشرعية الدولية على سلوك، وممارسات الولايات المتحدة حيال القضايا والمواقف المختلفة. (الحمد، ١٩٩١، ص ٣٢)
 - أصبحت الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن، من الآليات الهامة في إدارة الصراع من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية في المجلس، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بدلا من كونها أداة لحل الصراعات والنزاعات بين الدول. (الجباي، ١٩٩٢، ص ٢٥)

علاقة الأردن في البنك الدولي:

تعود علاقة الأردن بالبنك الدولي إلى أوائل عام ١٩٦١ من القرن الماضي حيث تلقى الأردن أول قرض في العام ١٩٦١، وقد تطورت هذه العلاقة خلال السنوات اللاحقة كنتيجة لحاجة الأردن إلى تمويل مشاريعه التنموية في القطاعات المتعددة وتتمثل علاقة التعاون بين الأردن والبنك الدولي من خلال قيام البنك الدولي كل (٣) سنوات بالتشاور مع الحكومة الأردنية بصياغة استراتيجية محددة لتقديم القروض، والمساعدات الفنية والمالية للأردن، وإصدار تقرير عن هذه الاستراتيجية يقدمه لمجلس إدارة البنك لإقراره وغالبا ما يتم منح القروض والمنح والمساعدات من قبل البنك بناء على مجموعة من الشروط يطالب بتنفيذها، والتي يرى أن لها دوراً في تطوير البيئة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية في الأردن، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة التي يسعى إليها الأردن. (Kevin, 1994, p. ١٣٧)

ويهدف البنك الدولي من تقديم القروض والمنح، والمساعدات للأردن إلى تحقيق ما يطلق عليه "الحكم الرشيد" من خلال تحسين إدارة الحكم لتحقيق المشاركة في الانتخابات، والمساهمة في مراقبة الهيئات المسؤولة عن الخدمات العامة المحلية، والمساءلة أي خضوع الذين اختيروا للحكم باسم الشعب للمساءلة من قبل الشعب والأهم توفر المعلومة الصحيحة، والدقيقة أي الشفافية في آليات الحكم، وبالتالي فالبنك يسعى من خلال تطبيق الحكم الرشيد في الأردن الارتقاء بمستوى الديمقراطية وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأمور التي ضمنها البنك الدولي في سعيه إلى تحسين إدارة الحكم هي أمور أكد عليها الدستور الأردني في مواده إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يختلف عما يجب أن تكون عليه وبالتالي فالبنك الدولي يسعى من خلال تطبيق الحكم الرشيد في الأردن إلى الارتقاء بمستوى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الإعلام والشفافية ومحاربة الفساد ومما تتضمنه من عناصر مهمة لتحقيق تنمية مستدامة في مختلف المجالات. (كريم، ٢٠٠٤، ص ٥١)

واستفاد الأردن من المساعدات والقروض التي قدمت إليه من البنك الدولي شأنه شأن باقي دول العالم الثالث إذ أن جزء من هذه المنح كانت لأسباب سياسية واقتصادية

وتنموية وفي عام ١٩٨٩ واجه الاقتصاد الأردني مشكلتين رئيسيتين هما: عدم قدرة الأردن على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين و بروز أزمة المديونية التي أدت إلى انهيار أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية، وما نتج عن هذه الأوضاع من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية امتدت لتصل إلى حد الاضطرابات السياسية في البلاد وفي محاولة لمعالجة هذه الأوضاع لجأ الأردن إلى مؤسسات التمويل الدولية لضمان عدم إعلان إفلاس الدولة حيث تم اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي الأول في العام ١٩٨٩ بين الأردن من جهة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من جهة ثانية واستمر حتى عام ٢٠٠٣ والتي حققت الأهداف المرجوة منها حيث يعد البنك الدولي أحد أهم المرجعيات العالمية للإقراض وضع البنك الدولي شروطاً على الأردن لمنحه التمويل اللازم للمشاريع منها تشريعات، وقوانين يهدف من خلالها إلى خلق بيئة اقتصادية التي يرى البنك الدولي أنها السبيل لرفع مستوى النمو الاقتصادي في الأردن، ومنها تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار داخل المملكة إضافة إلى الإصلاح الإداري وإيجاد تنمية سياسية كشرط من الشروط التي كان يطلب بها البنك الدولي في تقديم بعض القروض للأردن.

وتحول دور البنك الدولي في تقديم القروض للأردن في عام ١٩٧١ بشكل قطاعي في مجال التعليم والصحة والمرافق العامة ويلعب البنك الدولي دوراً في تمويل برامج التنمية الأردنية، حيث تلعب المساعدات المقدمة منه دوراً أساسياً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه البرامج والمشاريع هي:

- البرامج التعليمية: وتشمل على شراء المعدات والأدوات المدرسية التي تعمل على رفع الكفاءة لدى طلبة المدارس، والجامعات.
- بناء المدارس والكليات والمعاهد الفنية، خاصة وأن الأردن يعاني من نقص شديد في هذه الأبنية، وخاصة الأبنية المدرسية.
- بناء المستشفيات وتزويدها بالأجهزة والمعدات الطبية من أجل رفع مستوى الكفاءة لدى الأطباء، وتحسين الخدمات الصحية.
- بناء دور للمسنين.
- تقديم الإعانات للفقراء والمحتاجين، وتقديم القروض الميسرة لهم وتشجيعهم على إقامة المشاريع الصغيرة.

وتفيد الكثير من الدراسات في الاقتصاد السياسي أن قروض البنك الدولي إلى دول العالم الثالث لا تحكمها فقط الحاجات الاقتصادية وأداء السياسة الاقتصادية لهذه الدول ولكن تحكمها أيضا المصالح البيروقراطية والسياسية لمؤسسة البنك الدولي المؤسسية والسياسية وتلعب البيروقراطية الدولية دوراً رئيسياً وتوفر هياكل العمل الداخلي والتوقعات بحيث إن قرارات الإقراض من قبل البنك الدولي تركز على العوامل المستقبلية في تبوء مراكز أفضل في حكوماتهم حافزاً للبيروقراطية العاملين في مؤسسات البنك الدولي لمحابة بلدانهم في الحصول على القروض وتعتبر المصالح السياسية والاقتصادية للبلدان التي تملك التصويت في مؤسسة البنك الدولي من محددات الإقراض للدول النامية. (ميلتون، وعليان، ١٩٨٧، ص ٢٤)

References

Arabic references

- {1} Ibrahim, Hussein, (2000) Democratic Developments in the Arab World: Issues and Problems, Cairo, International Politics Journal, No. 142, 17-18.
- {2} Ahmed Thabet, (1994), The Erosion of the Legitimacy of the Arab State: The Egyptian Case, Beirut, Abaad Magazine, Beirut, Issue 4. p. 48.
- {3} Al-Bayati, Fares, (2008), Political Economic Development in the Arab World, 1st edition, Dar Ayla.
- {4} Al-Jubai, Ahmed, (1992), The Effects of Soviet Retention on the Arab Situation, 1st edition, National Council for Arab Culture.
- {5} Al-Jumaili, Hamid, (2002), Problems of the Fourth Ministerial Conference of the World Trade Organization, No. 23, Baghdad, from the file, The Arabs Confronting the Globalization of Trade, Al-Hikma Magazine, pp. 54-71.
- {6} Al-Hadithi, Abbas Ghali, (2000), The International Monetary Fund: Management for the Industry of Dependency and Dominance, Cultural Magazine, September.
- {7} Al-Hamad Jawad et al., (1991), Perspectives and Aspirations on the Reality and Future of the Middle East, Amman, Center for Middle East Studies
- {8} Al-Hamash, Munir, (2006), Political Economy, 1st edition, Arab Book Union.
- {9} Radi, Mazen, (2007), Introduction to Human Rights, 1st edition, Dar Qandil
- {10} Rashad, Abdel Ghaffar, (2005), Democracy and Political Reform in the Arab

World, Cairo University.

{11} Zaki, Ramzi, (1993), The phenomenon of internationalization in the global economy and its effects on developing countries, 1st edition, Arab Planning Institute in Kuwait.

{12} Salama, Hassan, (2000) The impact of globalization on the development of the political system, Cairo, Democracy Magazine, Al-Ahram Foundation, second issue, pp. 15-511.

{13} Arif, Muhammad, (1992), Contemporary Political Development Theories, A Critical Comparative Study, 1st edition, Al-Manar Library.

{14} Arif, Nasr, (1998), Comparative Politics Theory, 1st edition, Dar Al-Ulum Al-Islamiyyah.

{15} Abu Amoud, Muhammad, (2002) Democracy and National Security in the Contemporary Reality, Cairo, Democracy Magazine, Al-Ahram Foundation, fifth issue, pp. 18-54.

{16} Abdel Hamid, Abdel Muttalib, (2006), The New World Economic Order, 1st edition, Western Nile

{17} Ajam, Maitham, (2002), International Finance, 1st edition, Dar Al-Kindi.

{18} Allam, Saad, (2003), Studies in Economics and Development, 1st edition, Dar Taiba.

{19} Fahmy, Abdel Qader, (2000), The International Political System, 1st edition, Dar Al-Shorouk

{20} Al-Quraishi, Medhat, (2007), Economic Development, 1st edition, Wael Publishing House.

{21} Karim, Hassan, (2004), Corruption and Good Governance in the Arab Countries, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

{22} Al-Kaki, Yahya, (1986), The Middle East and the International Conflict, 1st edition, Dar Al-Nahda.

{23} Majeed, Zia, (2008), Monetary Economics, 1st edition, University Youth Foundation.

{24} Mohammed, Boumediene, (2011), Human Rights, 1st edition, Dar Al-Raya.

{25} Milton Friedman, Youssef Alyan, (1987), Capitalism and Freedom, 1st edition, Jordan Book Center.

{26} Al-Hadi, Nadia, (1988), The Challenge of Administrative Progress in Third World Countries, 1st edition, Dar Al-Nahda.

{27} Al-Hazaima, Muhammad, (2007), Contemporary International Issues, 1st edition, Dar Al-Hamid

{29} Al-Hiti, Nawzad, (2006), International Finance, 1st edition, Dar Al-Manhaj.

English references

{1} Elmar, Alvater, (1991) :The Poverty of Nation: A Guide to the Debt Crisis. london and New Jersey :Zed books Ltd.

{2} Kevin, Danaher, (1994) (50) Years is Enough : the Case Against the world bank and the International Monetary Fund .Boston ,MA : south end press.

{3} Goldsmith, Edward, (2001),The Case Against the Global Economy, Earthscan .

{4} Huther, Jeff. (2000) Policy Research working Paper,The World Bank Washington